وقد يكون من فعل بفتحتها نحو حسن الرجل زيد وعلم الرجل زيد وفضو الرجل زيد وبعني
الحاق هذا النوع بنعم وبيس ان ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبيس واصل ساسو بهم
الوا قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقري كبرت بسكون البا الموحده قوله وعن
الفرا والكساي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل قد اختلفا بعد هذا الاتفاق
فقال الكساي ان النكرة المنصوبة حال وقال الفرا انها تمييز منقول قوله ويرده نعم
رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل فان قيل كان في مثل هذا التركيب زايدة قلت
الاصل عدم زيادتها قوله فقال الكساي بحذف الفاعل لما قال ذلك فرارا من الاضمار
قبل الذكر وما فر اليه اشنع مما فر عنه وهذا النوع الذي ذكره المص عن الكساي هو المشهور عنه
وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا من الكوفيين
وما حكاه البصريون عن الكساي انه يجيز حذف الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين
باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى قوله وقال الفرا يضمر
ويوخر عن المفسر في شرح التسهيل لابن ام قاسم والمشهور عن الفرا في هذه المسيلة وجو
اعمال الاول ومنع اعمال الثاني ونقل عنه ابن مالك انه يجيز اعمال الاول في هذه المسيلة بشرط
تاخير الضمير فتقول ضربني وضربت قومك هم فرارا من الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم
اقف على هذا النقل عن الفرا من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل انتهى وقد نقل
ذلك ايضا بعض متاخري المغاربة ونقل عن الفرا ايضا انه يقتصر في مثل ضربني وضربت
زيدا على الساع حكاه في البسيط انتهى ما في شرح التسهيل قوله فان استوي العاملان
في طلب الرفع في شرح الرضي والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم
الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على
فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي
بفاعل الاول مضمرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث جيت بالمنفصل لتعذر
المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني المتنازع للمفعولية مع طلب
الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا احترازا مما يلزم البصريين والكساي من الاضمار قبل
الذكر وحذف الفاعل انتهى قوله وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه
ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة في الشرح ظاهر عبارة الزمخشري
ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك ابقا محتمل
اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزمه ابدا جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال
دعوي التعين وهو حاصل بابدا بعض ما يحتمله اللفظ واقول عبارة الزمخشري على
ما نقله المص صريحة في ان المثالين من قبيل الاية في كون المفسر هو الخبر ولا يخفي ان مراده

بذلك

بذلك الظهور دون القطع فلا يرد عليه احتمال اخر اذ ظهور الشي لا ينافي احتمال غيره ولا نسلم
ان الغرض ابطال دعوي التعين في المثالين بل اظهار قصور نظره فيهما ثم في الشرح فان
قلت سيقول المص بعد هذا انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم
ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولي كونه ضمير الشيطان
فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين يحتمل لان
يكون ضمير القصة وقد وافق على امكان غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل
ما لا ينبغي له فعله وهو من مظان القبول بمعزل قلت المراد ان ضمير الشان والقصة
لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها خارجة
عن القياس فقد تساوت اقدامها في الحمل عليها فلا يختص به بعض دون بعض ولا شك ان
جعل الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما
عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة فاذن لا تنافي بين كلام المص في الموضعين ولقايل ان
يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما
الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة للقياس الا من وجه واحد فلهما مزية على
ذلك فلعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك انتهى ما في الشرح
واقول الزام المص هنا لابن مالك انما هو بامكان كون الضمير للشان لا اولوية الحمل عليه وكلام
الذي سيقوله بعد انما هو اولوية الحمل على غيره اذا امكن فلا تنافي بين كلاميه في الموضعين
قوله اسكران الخ المراغة اسم مكان من التمرغ وهو هنا لقب ام جرير الشاعر قال في
الصحاح لقبها به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال فيه الجو ما بين السما والارض قال
ابو عمرو في قول طرفه خلا لك الجو فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية والمتساكر الذي
يظهر السكر وليس به قوله والصواب ان كان زايدة يعني ينبغي رفع سكران وابن المراغه
قوله له مرفوع جملة في محل جر صفة لمفرد قوله واجاز الكوفيون قاطبة يجوز
حذف الفاعل ولعل ذلك بالمعروف والمنقول ان الكساي منهم هو الذي يجيز حذفه
وقد مر ان الفرا منهم لا يجوز حذف الفاعل في نحو ضربني واكرمت زيدا بل يوجب الاتيان
به ضميرا منفصلا موخرا عن الظاهر المتنازع فيه واقول اراد بالكوفيين معظمهم بقرينة
ما ذكره فيما مر عن الفرا قوله والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه
ولا يبدل منه لم يذكر النعت لان عدم اتباعه بالنعت ظاهر لان الضماير لا تنعت واراد
بقوله ولا يعطف عليه ما نعم عطف البيان والنسق وفي الشرح اما كونه لا يوكد فلانه
اشد ابهاما من النكرات والنكرات لا توكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف
بيان فليلا يزول الابهام المقصود منه وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق
واقول وجهه ان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الي رابط لكونها نفسه فلو عطف
عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه

Copyright © King Saud University